

واجب الأسبوع الرابع مهارات بحثية 3

اعداد الباحث / أحمد عبدالقادر السقاف

اشراف الدكتورة / مرفت محمد

2024



البحث :
الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

العدد 2 المجلد 4 (2 أكتوبر 2022) / ص 33-49

مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية



01

ملخص الدراسة

ملخص:

حظيت الحوكمة والمسئولية الاجتماعية في الفترات الاخيرة بأهمية كبيرة؛ نظرا لدورهما في تلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية والعمل علي حماية مصالح جميع الاطراف في مختلف المؤسسات. وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الكبير لشبكة الأنترنت واستخدامها الواسع في مجال دخول المجتمعات بقوة الي الاقتصاد الرقمي. ومن أجل تحقيق المسئولية الاجتماعية والفعالية المنشودة منها، يأتي مفهوم الحوكمة الإلكترونية وذلك باعتبارها تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وأن جودة الإفصاح في القوائم المالية تشكل أساساً لأي نظام لحوكمة المؤسسات بحيث تؤدي القوائم المالية دورها في مساعدة المستفيدين وفي الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة - الحوكمة الالكترونية - المسئولية الاجتماعية

يجب أخذ مفهوم الحوكمة زخماً قوياً بعد حدوث الأزمات المالية العالمية والناجمة عن إفلاس العديد من الشركات دولية النشاط وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا، وحيث ترجع هذه الازمات إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة، والفساد المحاسبي بصفة خاصة والمتمثل في مصادقة مراجعي الحسابات على التقارير المالية التي لم تكن تعكس المراكز المالية ونتائج الأعمال الحقيقية لهذه الشركات، لذلك كان الفساد الإداري والمالي هو السبب الحقيقي لإصدار التقارير المالية المضللة التي أدت إلى عدم مقدرة مستخدمي هذه التقارير وفي مقدمتهم المستثمرون على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. ويعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بشأن مبادئ حوكمة الشركات أول اعتراف دولي بهذا المفهوم.

ويرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال لذلك حظيت المسؤولية الاجتماعية هي الأخرى بعدد غير محدود من الدراسات التي تحاول الكشف عن مدى وفاء الشركات بواجباتها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، حيث قد أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة، في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المؤسسات من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، ففي الدول الصناعية الكبرى ظهر تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون. الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية سبق الاهتمام بالحوكمة، والذي تجلّى في القيام بالكثير من الدراسات المتعلقة بالبيئة بصورة خاصة، فإن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية إذ يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ الحوكمة.

03

أهمية وأهداف ومنهج البحث

1/1 أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوع البحث لكافة المجتمعات والمؤسسات على حد سواء وذلك من خلال توضيح مدى الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية وذلك في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة وظهور الحوكمة الرقمية.

03

أهمية وأهداف ومنهج البحث

2/1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما إذا كان التزام المؤسسات بالحوكمة تأثير على وفائها بمسئولياتها الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع وأصحاب المصالح المختلفة؛ من خلال الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتطبيق مبادئ الحوكمة.

03

أهمية وأهداف ومنهج البحث

3/1 منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استعراض الجوانب النظرية للحوكمة والمسئولية الاجتماعية واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بهاذين الموضوعين، ثم جمع المعلومات المتعلقة بهما.

4/1 خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين، يتناول الأول ماهية الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال اربعة مطالب: تعريف الحوكمة، تعريف الحوكمة الالكترونية، تعريف المسئولية الاجتماعية، واخيرا توضيح الاهمية الاقتصادية لكلا منهما بينما نستعرض في المبحث الثاني العلاقة الوثيقة بين الحوكمة الإلكترونية والمسئولية الاجتماعية، وذلك ومن خلال مطلبين ينصرف أولهما لبيان مبادئ ومعايير الحوكمة في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة والثاني لتوضيح العلاقة الوثيقة بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية.

1/2 مفهوم الحوكمة:

كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم الحوكمة في عام 1992م حينما أصدرت لجنة كادبري Cadbury المشكلة من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية تقريرها بعنوان: الجوانب المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Governance) والذي حدد عدد من التوصيات المتعلقة بمجالس إدارات الشركات وبأنظمة المحاسبية للحد من المخاطر التي تؤدي إلى فشل الشركات (حبوش، 2007، ص22)

والبعض يشير إلى الحوكمة باعتبارها التصرفات التي تقوم بها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين، بمن فيهم العملاء، و أصحاب المصالح، والشركاء، مثل الانخراط في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية، وتشتمل الحوكمة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد تصرفات الشركات ذات الاجل القصير و الطويل؛ مثل سن قوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد توازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة. (ميخائيل، 2005)

كما عرفها أنفيستوبيديا (Investopedia) بأنها منظومة القواعد والممارسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها توجيه المنشأة والرقابة عليها وهي تتضمن بصورة أساسية توازن بين أصحاب المصالح مثل المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. وبما أن الحوكمة تقدم إطار لتحقيق أهداف الشركة؛ فإنها تتضمن، بصورة عملية كل جوانب الإدارة بدء من الخطط والرقابة الداخلية، وانتهاء بإجراءات الإفصاح.

تعريف البنك الدولي: هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية. (Santios, 2001)

وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (ياسين، ديسمبر 2012).

وتعرفها أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: الحوكمة تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم الحوكمة أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء".

ويعرف (Hitt et al) حوكمة الشركات بأنها " تمثل العلاقات بين أصحاب المصالح، والتي تستخدم لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة والرقابة على أدائها، وأن الحوكمة في جوهرها تهتم بتحديد طرق لضمان اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة بشكل فعال. (Hitt, 2003)

ويعرف كل من (Rittenberg و Hermanson) حوكمة الشركات بأنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف الشركة وحفظ قيمتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤولية أصحاب المصالح فيها، لتحقيق فعالية رعاية العهدة. (Hermanson, 2003)

وبناء على التعريفات السابقة فإنه تعتبر الحوكمة المستهدفة كأداة فعالة تتمثل في الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، ومراعاة القوانين العالمية والدولية، بالإضافة إلى الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى. وحيث تتصف بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ❑ الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ❑ الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ❑ الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- ❑ المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ❑ المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة أو الشركة.
- ❑ العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة أو الشركة.
- ❑ المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة والمنظمة والشركة كمواطن جديد.

2/2 مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

تؤثر العديد من الأبعاد والعوامل على تعريف الحوكمة الإلكترونية. ويقصد بكلمة "الإلكترونية" في مصطلح الحوكمة الإلكترونية تلك الحوكمة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي فإن الحوكمة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن (C2G)، وبين الحكومة والشركات (B2G)، وبين الحكومات وبعضها البعض (G2G)، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله. ومن خلال الحوكمة الإلكترونية، يتم تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة وتتسم بالفعالية والشفافية. والفئات الثلاث الرئيسية المستهدفة التي يمكن تمييزها في مفاهيم الحوكمة هي الحكومة والمواطنون والشركات/مجموعات المصالح. ولا توجد حدود واضحة في الحوكمة الإلكترونية. (Saugata, 2007)

3/2 تعريف المسؤولية الاجتماعية

ورد مصطلح "المسؤولية الاجتماعية لأول مرة لعام 1923 م، حين أشار (شلدون) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة. (والانسانية، 2013)

وفي عام 1953 م صدر كتاب **Bowel** بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، حيث لقي المفهوم اهتماماً من قبل الباحثين، الأكاديميين والمنظمات الدولية؛ نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها. (A.B.Carroll, 1999)

وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية المجتمعية، (Hopkins، 2004) غير إنه توجد العديد من التعريفات فعرفت المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين، والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدي المؤسسة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو إدراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الانسان والمستهلك سواء في أنشطتها التشغيلية أو في وضعها لاستراتيجيتها.

ويُعرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الوكالات الحكومية المسؤولة عن تحويل المعلومات بين الأفراد والشركات وجميع أصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين. كما يعرف البعض المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها "تلك الأنشطة التي تقوم المنظمة تنفيذها اختياريًا دون إلزام قانوني والتي تعني بإلزام المنظمة تجاه المجتمع" (الحميد، 1984)

ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تعني أنه ينبغي على الإدارة وهي تتخذ قرار مراعاة التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها، وتحاول جاهدة زيادة التأثيرات الإيجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المنظمة، ويمكن استخلاص عدة نتائج من هذا التعريف:

- إن إدارة المنظمة تتخذ قرارات وتقوم بأفعال وأنشطة عديدة على كافة المستويات، الإستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية .
- تسبب هذه القرارات في انعكاسات سلبية وإيجابية من وجهة نظر الأطراف المتعددة داخل وخارج المنظمة .
- إن مفهوم "بالأطراف داخل المنظمة" جميع العمال والمستخدمين فيها، أما الأطراف الخارجية، فهم متعددون، مثل حملة الأسهم وأصحاب رأس المال والدولة والمستهلكين والمنافسين وغيرهم
- إن أهداف هذه الأطراف متعددة ومتعارضة مع أهداف المنظمة وقراراتها لذلك تسعى هذه إلى تحقيق نوع من التوافق التوازن بين هذه الأهداف جميعاً..

وفي الجانب الآخر يتضح الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك من خلال الاتي:

(2000Development:, June)

- التوظيف : يُعدُّ من أهم مصادر التنمية الاقتصادية. فالشركات تقوم بتوظيف الأفراد بصورة مباشرة من خلال تعيين موظفين دائمين أو موظفين بموجب عقود .
- توفير الموارد والمشتريات : توفير الموارد من شركات موجودة في المجتمعات المحلية قد يؤدي بالتالي إلى حفز التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.
- الاستثمار المالي. قيام الشركات باستثمار الأموال على أساس قصير أو طويل الأمد يعود على المجتمعات المحلية بالعديد من الفوائد.
- الأعمال الخيرية والاستثمار في المجتمع المحلي. يتضمن هذا إجمالاً توجيه الأموال النقدية والموارد إلى الأنشطة التي تؤدي إلى حفز إيجاد الوظائف وتوليد الدخل في المجتمع المحلي، مثل التدريب بغرض الإعداد للتوظيف، وتوفير السكن بتكلفة معقولة، وتطوير وتوسيع مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة، والإنعاش الاقتصادي، والاستثمار في تعليم الشباب أو تعزيز الظروف الصحية للشباب في المجتمع المحلي. وتقوم الشركات بهذه الأنشطة من خلال التبرع للمنظمات المعنية بتطوير المجتمع المحلي، وبالشراكة مع الوكالات غير الربحية وتصدر برامج الإنعاش الاقتصادي. (المتحدة، 2004)

تتفق المبادئ العامة للحوكمة في القطاعين الخاص والحكومي في الكثير من المفاهيم وذلك بحسب طبيعة عمل المؤسسة والأطر التي تنظمه، كما أن العدالة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية وإمكانية المساءلة بهدف المحافظة على المال العام والمصلحة العليا هي من أهم ما ارتكزت عليه هذه المبادئ لما له من أهمية وأثر على شريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات. هناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ تتعلق ب (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004: ص80):

1- حقوق المساهمين : يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الامنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج و إصدار أسهم جديدة.

2- المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

3- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين

أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

4- الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب لسلطة.

5 -مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه

المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

6-ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات: حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.

- 1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- 2- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- 3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- 4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
- 5- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- 6- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

تصف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تعرف اختصارًا بالإنجليزية بـ ESG، المجالات الرئيسية ذات الاهتمام التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية. وفي إطار تلك المجالات الثلاثة، هناك مجموعة كبيرة من الاهتمامات التي يتم تضمينها بشكل متزايد ضمن إطار العوامل غير المالية التي تظهر في تقييم حق المساهم والعقارات والمؤسسات التجارية وكل استثمارات الدخل الثابت. ويعد مصطلح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو المصطلح الشامل للمعايير المستخدمة فيما أصبح يعرف باسم الاستثمارات المسؤولة من الناحية الاجتماعية.

وقد أصدرت بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية قواعد جديدة لحوكمة الشركات تضمنت قسماً يعد متطلبات محددة لميثاق الأخلاق ووضع مفهوم الأخلاق والمواثيق الأخلاقية في سياق التحيات التي يواجهها مجتمع الأعمال؛ خاصة هؤلاء الذين يعملون في بيئة تتسم بتعدد الثقافات والجنسيات.

- ومن خلال ما تقدم اتضح مدى العلاقة الهامة بين تطبيق حوكمة الشركات وأهمية المسؤولية الاجتماعية ونقترح العمل على ما يلي : (2htt)
- حث الشركات على مزيد من دعم ورعاية العمل الاجتماعي وتيسير أموره نظامياً ومادياً وإدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن دليل حوكمة الشركات.
 - تكثيف الدورات والبرامج التدريبية بين الشركات لتنمية قدراتها في مجال حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية.
 - الاهتمام بالبرامج التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية وبين البرامج المنتجة والداعمة للبناء الأسري في المجتمع.
 - تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية على المساهمة بفعالية وجدية في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، وإعطاء الأولوية في الفرص والعقود للشركات ذات البرامج الاجتماعية.

- إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات حول المسؤولية الاجتماعية، وتحرير المصطلح، وما يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية من نظريات وعلاقتها بضرورة تطبيق حوكمة الشركات.
- التعاون والتنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بدعم المسؤولية الاجتماعية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها مع بعض، وخصوصاً ذات التقارب الخاص في بيئاتها الاجتماعية.
- الاهتمام بالجانب البيئي من المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الشركات في ضرورة حماية البيئة ونظافة أوطانهم.
- التشجيع على الدعم المادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية فردياً وحكومياً ومن قبل القطاع الخاص.
- إيجاد ورش عمل متخصصة لنقل التجارب التطبيقية للشركات ودورها الاجتماعي في تطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تطوير أداء الشركات.

التوصيات

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- يؤدي الإفصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى زيادة الإفصاح عن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات ويؤدي إلى التأثير على الوفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية،
- 2- تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، وإرسال قيم القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيولة دون استغلال المنصب والنفوذ، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة القانون
- 3- إن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتحقيق الموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي والمتطلبات الاجتماعية للجمهور ومن بينها المسؤولية الاجتماعية،
- 4- توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين التزام الشركات والمؤسسات بمبادئ الحوكمة ومدى وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية.
- 5- يخلق تنامي الثورة الصناعية الرابعة، وظهور الابتكارات المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء lot، تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تختلف من مجتمع لآخر.

التوصيات

وبعد عرض النتائج فقد توصلنا إلى التوصيات التالية:

- 1- الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة في مجال ربط المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة من خلال تحفيز المؤسسات بإعفاءات ضريبية مقابل المشاركة المجتمعية.
- 2- نشر الوعي حول استراتيجيات الاستثمار في النشاطات المجتمعية والنصائح لبيئة عمل صديقة ومستدامة.
- 3- إنشاء الشراكة بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للنهوض بمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.
- 4- السعي نحو الانضمام إلى المنظمات والجهات المعنية والمهتمة بقضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية. والعمل على تضمين التقارير المالية بالأمور الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- 5- التعجيل باعتماد مفهوم الإدارة المرنة للتكنولوجيات وتطبيق الحوكمة الإلكترونية والاستفادة منها.

6 المراجع:

المراجع باللغة العربية

- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات-حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، 2003.
- رحمة، عبد الرحمن محمد رشوان د. محمد عبد الله، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية-دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية، 2001.
- الرشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم، الأردن، 2008.
- الشهراني، علي بن معجب، المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع الأدوار المعرفة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، 2018.
- الصائم عثمان محمد، تعليم الكبار ومحو الأمية تجارب بعض البلاد العربية، مكتبة الخبتي الثقافية، 2002.
- عبد الحميد، محمد محمود، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، المجلة العلمية للاقتصاد، 1984.
- عبد الدائم عبد الله، تصميم البرامج التعليمية، ترجمة خيرى كاظم، دار الطباعة، مصر، بدون سنة نشر
- فؤاد نهال المغربي، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات، 2008.
- محمد جاسم، تفريد التعليم والتعليم المستمر، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2004.
- محمود، عبد الجبار، التنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (49) العدد 2008.
- منتدى الفكر، سلسلة الحوارات العربية (6)، مطبعة الصفدي، 1986.



المراجع

12



المراجع باللغة الأجنبية:

- A.B. CAROOL, C.S. EVOLUION OF A DEFINITIONAL CONSTRUCT, BUSINESS@SOCIETY ,1999.
- Economic council of Finland, Prime Minster Office, Education and Economic Growth: a quick review of the evidence and some policy guidelines2006.
- Hermanson, Dana R. and Rittenberg, Larry Internal Audit and Organizational Gouvernante Institute of Internal Auditors, Research Foundation,2003.
- Hit, Michael A. et al, "Strategic Management: South-Western Thomson, Competitiveness and Globalization " 5th ed,2003.
- Hopkins, Michael, 'Corporate Social Responsibility: An Issue Paper (Working Paper No. 27, World Commission on Social Dimension of Globalisation,Policy Integration Department,2004.
- Lindahl, Andres Bjorklund and Mikael, The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS,2005.
- Santos, Cardosanto's, Carlos, the world bank and conditionality, the Georgetown public Policy review,2001.
- Sugata, B., and Mesoderm, Implementing E-Governance Using OECD Model (Modified) and Gartner Model (Modified) Upon Agriculture of Bangladesh.,2007.
- Susanne, C, continuous education ne by Brussels University of brussies,2005.
- Temple, Jonathan, Education and Economic Growth, HM Treasury Seminar on economic growth and government policy,2005.



المراجع

12





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

